

# السياسة العامة لإدارة السلامة والصحة المهنية

#### رؤيتنا

"بيئة صحية ومصانة ومستدامة تعزز جودة الحياة".

#### رسالتنا

"حماية البيئة وتعزيز الاستدامة من خلال الإدارة البيئية المبتكرة والسياسات والأنظمة الفعالة جنباً إلى جنب مع شركائنا والمجتمع".

## أولوياتنا الاستراتيجية

- 1- تحقيق المرونة البيئية
   لإمارة أبوظبي وذلك من
   خلال التخفيف والتكيف مع
   التغير المناخي وحماية
   جودة الهواء والمياه
   الدورة
  - 2- الإدارة المستدامة لموارد المياه الجوفية
  - 3- تمكين الإدارة المثلى للنفايات، وتشجيع مبادئ الاقتصاد الدائري
  - 4- صون وحماية وتعزيز التنوع البيولوجي الثري الذي تزخر به الإمارة
    - 5- قيادة تطوير السياسات والتشريعات البيئية المتكاملة
- اعتماد أنظمة قائمة على
  الأدلة لتحقيق الامتثال
  البيئي، وتطبيق نماذج
  عمل صارمة لتنظيم
  عمليات الترخيص وتحقيق
  الالتزام
- 7- الاستفادة من النظم
   المتطورة لتحليل البيانات
   لقيادة أنشطة البحث
   والتطوير والتوعية البيئية

هيئة البيئة - أبوظبي هيئة حكومية تم إنشاؤها في عام 1996، تلتزم بحماية التنوع البيولوجي البري والبحري وتعزيز جودة البيئة في إمارة أبوظبي، وذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية مع كلا القطاعيين العام والخاص، محليا ودولياً، كما تعمل الهيئة على تبني أفضل الممارسات الدولية والمحلية، وتشجيع الابتكار والعمل الجاد لاتخاذ تدابير وقائية وسياسات فعالة لضمان الحفاظ على البيئة، كما تسعى الهيئة لتعزيز الوعي البيئي والتنمية المستدامة، وضمان استمرار إدراج القضايا البيئية ضمن أهم الأولويات في الأجندة الوطنية.

#### الهدف

تهدف هذه السياسة الى التزام الإدارة العليا في هيئة البيئة - أبوظبي بتوفير أماكن عمل آمنةً وصحية للعاملين والمتعاقدين ومزودي الخدمات والزوار، من خلال تطوير وتنفيذ نهج داخلي يختص بإدارة أنظمة السلامة والصحة المهنية داخل بيئة العمل كما تهدف هذه السياسة إلى منع الحوادث والضرر على سلامة وصحة الإنسان وجميع أصول وأنشطة وعمليات وخدمات الهيئة داخل بيئة العمل.

#### إطار العمل

يتوافق إطار العمل الخاص بتطبيق إدارة السلامة والصحة المهنية في الهيئة مع كل من المتطلبات والمواصفات الواردة ضمن نظام إدارة السلامة والصحة المهنية لإمارة أبوظبي والمعيار الدولي الأيزو 2018:45001 وما قد يطرأ عليها من تحديثات، كما يستند إطار عمل هذه السياسة على تحديد مستويات الأخطار المُدرجة ضمن منهجية تقييم المخاطر المعتمدة في الهيئة.

### النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع العاملين والمتعاقدين ومزودي الخدمات وزوار الهيئة، وكذلك تشمل جميع أصول وأنشطة وعمليات وخدمات الهيئة.

#### سياستنا والتزامنا

نلتزم بمراعاة وتنفيذ المبادئ التالية:

- تدرك الهيئة أن الحوادث يمكن تجنبها من خلال الإدارة الفعّالة لأنظمة السلامة والصحة المهنية، والتي تهدف إلى
   التشجيع على الإبلاغ عن الحوادث وحالات عدم الامتثال التي لا تتوافر فيها معايير الصحة والسلامة المهنية.
- توفر الهيئة "واجب الرعاية" لجميع موظفيها من خلال توفير بيئة عمل آمنة وتوفير الموارد الكافية والمناسبة فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية.
  - تطبيق المتطلبات التشريعية الاتحادية والمحلية الخاصة بإدارة أنظمة السلامة والصحة المهنية.
- المحافظة على سلامة وصحة العاملين والمتعاملين ومزودي الخدمات والزوار وتوفير بيئة عمل تلبي أفضل معايير
   السلامة والصحة المهنية.
- تحديد الأخطار الناجمة عن العمليات والأنشطة التي تقوم بها الهيئة ووضع الإجراءات والبرامج اللازمة؛ وذلك للحد من الحوادث والإصابات والأمراض المهنية وتعزيز صحة ورفاه العاملين ومزودي الخدمات والزوار ومتابعة تنفيذ الأنشطة ضمن متطلبات أنظمة السلامة والصحة المهنية.
- إعداد الأطر الخاصة بتطوير وتنفيذ ومتابعة أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالسلامة والصحة المهنية، وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.
  - تحديد الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات العمل المتعلقة بجوانب السلامة والصحة المهنية.
- رفع كفاءة الكوادر وبناء القدرات من خلال توفير البرامج التدريبية والتوعوية المتخصصة والتمارين الوهمية في جوانب السلامة والصحة المهنية.
- تعزيز الوعي لتمكين الموظفين والمتعاملين ومزودي الخدمات والزوار والشركاء المعنيين من المساهمة في المحافظة على سلامتهم وصحتهم في أماكن العمل التابعة للهيئة.
  - المشاورة والمشاركة مع العاملين والمتعاقدين ومزودي الخدمات فيما يتعلق بجوانب السلامة والصحة المهنية.
- التوثيق والتنفيذ والمراجعة الإدارية الدورية وضمان التحسين المستمر لأنظمة إدارة السلامة والصحة المهنية في الهيئة بما يتناسب مع طبيعة ونطاق وأثر الأنشطة التي نقوم بها.
- مشاركة ونشر هذه السياسة على مستوى كافة الموظفين والشركاء الاستر انيجيين من خلال مختلف الوسائل المتاحة، وتتم مراجعتها بصفة دورية من خلال عملية المراجعة الإدارية.

د شيخة سالم الظاهري الأمين العام